



GENERAL ASSEMBLY
ASSEMBLÉE GÉNÉRALE
ASSEMBLEIA GERAL
جمعية عمومية

#CODESRIA14

Creating African Futures in an Era of Global Transformations:

Challenges and Prospects

Créer l'Afrique de demain dans un contexte de transformations mondialisées :

enjeux et perspectives

Criar Futuros Africanos numa Era de Transformações Globais:

Desafios e Perspetivas

بعث أفريقيا الغد في سياق التحولات المعولمة :

رهانات و آفاق

Toward more democratic futures: making governance work for all Africans

Salah Ziani



CODESRIA

08 - 12 June / Juin 2015

Dakar, Senegal



مقدمة

كان الالتزام العالمي المتنامي بالديمقراطية من أكثر الاتجاهات إثارة خلال العشرين عاما الماضية، ليس فقط من جانب البلدان المتقدمة، وإنما أيضاً من جانب الديمقراطيات الجديدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وغيرها، والتي تؤيد بشكل متزايد الإصلاح الديمقراطي في أقاليمها. لقد عرفت دول العالم تحولات ديمقراطية كبيرة عبر موجاتها المتعددة، حتى أصبحت الدول غير الديمقراطية كاستثناء وجب عليه التكيف مع متطلبات العالم الديمقراطي.

لا شك أن كلمة الديمقراطية من أكثر الكلمات غموضاً وشيوعاً في التداول الثقافي والشعبي، وكما قال عالم السياسة بيرنارد كريك "أن كلمة الديمقراطية هي أكثر الكلمات اضطراباً وغموضاً، فهي مصطلح قد يعني شيئاً بالنسبة لكل شخص، بحيث تكون هناك خطورة بأن تصبح الديمقراطية كلمة بدون معنى"، وبينما لا يمكن إنكار أن العالم قد أصبح أكثر ديمقراطية، فإن من القضايا التي مازالت مثارة التحديد الدقيق لكيفية قياس "الديمقراطية"⁽¹⁾. حتى أن العلاقات الدولية اليوم تعرف نوعاً من الاضطراب بسبب عدم وجود فهم موحد ومشترك للديمقراطية، حيث نلاحظ مزيداً من التدخل في شؤون الدول الداخلية بحجج نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وهو ما نلاحظه أيضاً في التدخلات السافرة في شؤون الدول العربية على إثر أحداث الحراك العربي.

يؤكد البروفيسور جون جيرنج (John Gerring)، أستاذ علم السياسة بجامعة بوسطن، في مقال نشر مؤخراً بمجلة فورين بوليسي الأمريكية: "إننا نستثمر عشرات الملايين من الدولارات على القياس في الاقتصاد الكلي، ولكن ليس لدينا شيء من هذا في مجال السياسة"⁽²⁾، فبإمكان الاقتصاديين قياس الظواهر بتفصيل كبير، ولكن قياس مدى تقدم أو تراجع الديمقراطية لا يزال سطحيًا في أحسن الأحوال، يستطرد جيرنج: "لا توجد لدينا أدوات لفهم تلك الظواهر على نحو دقيق".

تدفعنا هذه المشكلة إلى التساؤل حول: ما هي الديمقراطية؟ ماذا يجعل بلداً ما أكثر أو أقل ديمقراطية؟ كيف يمكن قياس الديمقراطية؟ هل يمكن قياس الديمقراطية؟

(1) جون كستر، قياس الديمقراطية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 22 أوت 2012
<http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/blog/1116-measuringdemocracy>

(2) Christian Caryl, The full measure of freedom: Can democracy be benchmarked?, Foreign Policy, 25 July 2012
http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/07/25/the_full_measure_of_freedom



نحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى الإشكاليات التي تثيرها حركة إضفاء الطابع الكمي على مفهوم الديمقراطية، والأفاق التي تحملها هذه الاتجاهات في سبيل الوصول إلى مفاهيم متفق عليها، يمكن طرح الأحكام القطعية من خلالها على حالة الدول والشعوب.

أولاً: في مفهوم جودة الديمقراطية وأبعادها

في تركيزه على أمريكا اللاتينية، يقدم أودونيل (O'Donnell) تعريفاً للديمقراطية كنظام في شكل أنماط، رسمية وغير رسمية، واضحة أو ضمنية، تحدد قنوات الوصول إلى المواقع الحكومية الرئيسية، وخصائص الفواعل المعترف بها أو المستثناة، والمصادر والإستراتيجيات التي تسمح لهم بالوصول إلى تلك المواقع⁽³⁾. من جهة أخرى، قام كل من دايموند (Diamond) و مورلينو (Morlino) بتطوير قائمة من خمسة إجراءات وثلاث مؤشرات أساسية لجودة الديمقراطية وتم تطبيق هذا الإطار المنهجي في تحليل عشرة حالات مقارنة في أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا وأفريقيا⁽⁴⁾. لقد قامت معظم هذه الدراسات حول موضوع جودة الديمقراطية ومؤشراتها ومقاييسها، ومختلف الاتجاهات التي تتبنى أطروحة إضفاء الطابع الكمي على الديمقراطية: (1) برسم إطار تصوُّري لمفهوم جودة الديمقراطية، أو (2) مقارنة جودة الديمقراطية بين ثنائيات مقارنة بين الدول، أو (3) تطوير مؤشرات لجودة الديمقراطية.

إن جودة الديمقراطية لا تعني درجة دلالة المفهوم حول مميزاته الأساسية المتمثلة في الحريات المدنية والسياسية وانتخابات حرة ونزيفة ودولة القانون. وعلى هذا الأساس لا بد من التمييز بين طبيعة الديمقراطية وجودة الديمقراطية. لذلك، فالأمر لا يتعلق بتقدير مسألة القياس الكمي في دولة معينة، بل ما يهم هو جودة النظام الديمقراطي أين يمكن لدولة معينة تجاوز مرحلة معينة يمكن من خلالها تصنيفها على أنها نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي. إن هذا المفهوم للجودة لا بد أن يختلف عن مفهوم الديمقراطية في حد ذاته، ويجب أن يشير إلى مؤشر متفق عليه، يتعلق أساساً بدرجة الرضا ويدعم الديمقراطية موضوعاتياً. من جهة أخرى، يقوم باحثون آخرون بتطوير مؤشرات للحكومة، هذا المفهوم الذي استبدل مفهوم الحكومة الجيدة⁽⁵⁾، والبعض الآخر من الباحثين يقومون بوضع مفاهيم معقدة ومتعددة الأبعاد، مثل محاولة الربط بين البعد البيروقراطي وفعالية تنفيذ السياسة العامة بدون تحيز اجتماعي وجغرافي في إطار دولة القانون⁽⁶⁾، عكس التوجه الذي يبديه آخرون من خلال

⁽³⁾ Guillermo O'Donnell, 2004. "Why the Rule of Law Matters." Journal of Democracy 15 (October): 32-46

⁽⁴⁾ Diamond, Larry and Leonardo Morlino, eds. 2005. Assessing the Quality of Democracy. (Baltimore: Johns Hopkins University Press).

⁽⁵⁾ Daniel Kaufmann, Kraay Aart and Mastruzzi Massimo. 2005. Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004. (Washington: World Bank).

⁽⁶⁾ Guillermo O'Donnell, op.cit, 32-46

اهتمامهم بالأداء الاقتصادي⁽⁷⁾، أو محاولة إبراز مستوى قدرة الديمقراطية تحويل الحقائق الاجتماعية إلى اتجاهات أكثر عدلاً⁽⁸⁾.

سوف يتم التركيز على ثلاثة متغيرات تضمن بدرجة عقلانية كل الأبعاد المذكورة أعلاه:

- مستويات دعم الرأي العام للنظام (الشرعية)

- جودة الحكم (التأثير)

- الأداء الاجتماعي والاقتصادي (الكفاءة)

يستند المتغير الأول على مؤشر إدراكات المواطن حول الديمقراطية الموضوع من طرف هاغوبين (Hagopian) في الفترة ما بين عامي 2000 و 2004، وعلى عينتين لمستوى الرضا عن الديمقراطية للفترة الممتدة بين عامي 1995 و 2005⁽⁹⁾. إن الغرض من إقحام هذين القياسين هو توفير عناصر للمقارنة قائمة على فترة زمنية طويلة نسبياً من أجل كشف التغيرات الدورية. بالنسبة للمتغير الثاني المتعلق بجودة الحكم، فهو يسعى إلى الوقوف على مؤشرات أساسية للحكومة الجيدة بشكل مستقل عن البعد الأيديولوجي للحكومة. وهنا يمكن الاستعانة بالبيانات المرصودة من طرف كوفمان (Kaufmann) وزملاؤه في إطار سلسلة قضايا الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي، التي تتضمن ستة أبعاد أساسية: الرأي، المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، حكم القانون، ومراقبة الفساد.

بالنسبة إلى حكم القانون، تؤكد بعض الدراسات النظرية على اعتبار حكم القانون ميزة من مميزات الدولة وليس النظام. من جهة أخرى، إذا تم النظر إلى النظام كمجموعة من القواعد والمؤسسات المتعلقة بكيفية ممارسة السلطة السياسية، فإن حكم القانون يجب أيضاً أن يكون في إطار مميزاته الخاصة. وعليه، للإجابة على التساؤل الذي يبحث عن إمكانية وجود نظام ديمقراطي بدون حكم القانون وجب التأكيد على أن الإمكانية غير موجودة إطلاقاً. في هذا الإطار وجب التمييز بين حكم القانون كمجموعة من القواعد الرسمية من جهة، وكيفية اشتغاله في الواقع من جهة أخرى، أي قدرة الدولة على تطبيق هذه القواعد.

⁽⁷⁾ Adam Przeworski, Alvarez Michael E., José A. Cheibub and Fernando Limongi. 2000. Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950–1990. (New York: Cambridge University Press)

⁽⁸⁾ Kurt Weyland, 1996. Democracy Without Equity: Failures of Reform in Brazil. (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press)

⁽⁹⁾ Frances Hagopian, 2005. "Conclusions: Government Performance, Political Representation, and Public Perceptions of Contemporary Democracy in Latin America." In Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring, eds., The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks. (Cambridge: Cambridge University Press)

أخيرا فيما يخص بالمتغير الثالث والمتعلق بالأداء الاقتصادي، يمكن حصره في إطار أربعة مؤشرات أساسية، أولا مستوى النمو بالنسبة لكل فرد في إطار الناتج المحلي الإجمالي، ثانيا معدل البطالة، ثالثا نسبة البطالة، رابع فجوة البطالة.

ثانيا: ماذا نعني بالديمقراطية الجيدة؟

إن تحليل جودة ديمقراطية في إطار الدراسة التجريبية التي تسعى إلى معرفة ما هي الديمقراطية الجيدة، لا تتطلب فقط اعتماد بعض التعريفات الخاصة بالديمقراطية، بل لابد من وضع مفهوم صارم للجودة كذلك. إن التعريف الأدنى للديمقراطية⁽¹⁰⁾ يؤكد على أن النظام الديمقراطي لابد أن يضم على الأقل: الحق العام في التصويت، انتخابات متجددة وحرّة وتنافسية وشفافة، نظام حزبي تعددي، مصادر معلومات متعددة. بالإضافة إلى هذه المعايير الإجرائية الدنيا لابد من الاعتماد تحليل ميداني لمعرفة درجة الالتزام بتحقيق الهدفين الرئيسيين للديمقراطية: الحرية والمساواة.

الخطوة الثانية في تقييم الديمقراطيات الجيدة هي تقديم تعريف واضح للجودة، حيث أن استعمال هذا التعبير في القطاعات الصناعية والتسويقية تقدم ثلاثة معاني مختلفة للجودة:

1. تعرّف الجودة بالمظاهر الإجرائية المرتبطة بكل منتج، حيث أن المنتج الجيد هو نتيجة لعملية دقيقة ومضبوطة من خلال مجموعة من الإجراءات والطرق، وعليه فالتأكيد هنا على الإجراء.
2. تتضمن الجودة على الخصائص الهيكلية للمنتج، سواء على مستوى التصميم، الآلات أو فعالية المنتج، وعليه فالتأكيد هنا على المحتوى.
3. جودة منتج أو خدمة معينة يرتبط أساسا بمتطلبات المستهلك من خلال طلبه المتجدد لمواصفات المنتج الشكلية أو طبيعة المنتج في حد ذاته، وعليه فالتأكيد هنا على النتيجة.

إن جودة الديمقراطية هي الديمقراطية الجيدة التي تقدّم بنية مؤسساتية مستقرة تحقق الحرية والمساواة بين المواطنين من خلال العمل الشرعي للمؤسسات والآليات. إن الديمقراطية الجيدة تتعلق أولا بنظام شرعي يُرضي المواطنين بشكل كامل (الجودة من ناحية النتيجة). ثانيا، الديمقراطية الجيدة هي النظام أين يتمتع فيه المواطنون، الجمعيات والجماعات مستوى عقلائي من الحرية والمساواة (الجودة من ناحية المحتوى). ثالثا، الديمقراطية الجيدة هي النظام أين يتمتع المواطنون بالسلطة في تقييم ومراجعة مدى تحقيق الحكومة لأهداف الحرية والمساواة وفقا لمبدأ دولة القانون، ومراقبة كفاءة وفعالية تطبيق

⁽¹⁰⁾ L. Morlino (1998), Democracy Between Consolidation and Crisis. Parties, Groups and Citizens in Southern Europe, Oxford, Oxford University Press

القانون وكفاءة قرارات الحكومة، والمسؤولية السياسية والمساءلة للمسؤولين المنتخبين فيما يتعلق بمطالب المجتمع المدني (الجودة من ناحية الإجراء)⁽¹¹⁾.

ثالثاً: مبادرات قياس تجريبي للديمقراطيات في السياق العالمي

لقد تم تأسيس عدة مبادرات تهتم بقياس الديمقراطيات بشكل تجريبي حول العالم. سوف يتم الحديث عن أربعة مبادرات رئيسية عرفت رواجاً كبيراً على المستويين السياسي والأكاديمي، سوف يتم تقديم مقارباتها المفاهيمية والمنهجية على الشكل التالي:

1- بيت الحرية:

تم تأسيس بيت الحرية في عام 1941 في الولايات المتحدة كمنظمة غير ربحية، تهتم بجمع المعلومات حول الحرية بمختلف مجالاتها، وكذا حول الديمقراطية والدفاع عن هذه القضايا. في عرض مهمتها تؤكد بيت الحرية على أنها منظمة غير حكومية مستقلة تدعم توسيع الحرية في العالم، وهي تعارض الدكتاتوريات اليسارية واليمينية. وتنشر بيت الحرية كل سنة "تقرير الحرية في العالم"، الذي يغطي كل الدول المستقلة، وأيضاً الدول غير كاملة السيادة والأقاليم المتنازع عليها.

في أدبيات بيت الحرية المنهجية، تم توضيح وشرح القواعد المفاهيمية والإجراءات المنهجية لمسوح الحرية العالمية السنوية التي تقدمها. مفاهيمياً، تستند الحرية على البعدين الرئيسيين للحقوق السياسية والحريات المدنية، التي تسميهما بيت الحرية بقوائم الحقوق السياسية والحريات المدنية. وقائمة الحقوق السياسية مكونة من الأصناف الفرعية التالية: العملية الانتخابية، التعددية والمشاركة السياسية، عمل الحكومة، قضايا الحقوق السياسية الاختيارية الإضافية. أما قائمة الحريات المدنية تشمل الأصناف الفرعية التالية: حرية التعبير والاعتقاد؛ الحقوق الجموعية والتنظيمية، حكم القانون، الاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية. كذلك فإن كل صنف فرعي موزع على أسئلة فرعية مختلفة.

في سياق عملية مراجعة النظراء، فإن الخبراء والمحللون يخصصون لكل دولة عدد معين من النقاط في إطار كل صنف فرعي، وتمنح هذه النقاط لكل الأسئلة على مقياس من 0 إلى 4 نقاط، حيث تمثل 0 نقطة الدرجة الأدنى و 4 نقاط الدرجة الأعلى للحقوق والحريات⁽¹²⁾. والنتيجة المحتملة القصوى لنقاط دولة معينة في مجال الحقوق السياسية 40 نقطة، والحريات المدنية 60 نقطة. ثم تحول هذه النقاط إلى مجال من 1 إلى 7 نقاط في مقياس التصنيف، والمعدل المشترك بين التصنيفين

⁽¹¹⁾ Leonardo Morlino. 2011. "Analyzing Democratic Qualities", Central European Political Science Review, 12 (44), pp 9-45

⁽¹²⁾ Freedom House (2008). Methodology. Washington D.C. and New York: Freedom House, p 5
http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=351&ana_page=341&year=2008

النهائيين يحدد مرتبة الدولة الذي يحدد في شكل عددي⁽¹³⁾، حيث تحدد النقطة من 1.0 إلى 2.5 = حر، من 3.0 إلى 5.0 = حر جزئياً، من 5.5 إلى 7.0 = غير حر.

منذ عام 1972، تنتشر بيت الحرية ترتيب الدول من دول حرة، حرة جزئياً، وغير حرة لكل الدول تحت التغطية في شكل مقارن حول العالم، وابتداء من عام 2003، أصبحت بيت الحرية تصدر كذلك النتائج الإجمالية بالاستناد على النقاط الأصلية، وابتداء من عام 2006 أصبحت تنتشر كذلك نتائج الأصناف الفرعية. لكن السؤال المطروح هنا هو: من يقوم بعملية تحليل وتصنيف الدول المختلفة لصالح بيت الحرية؟ في هذا المجال فإن بيت الحرية تقوم بنشر بصورة علنية في موقعها على الانترنت أعضاء فريق المسح المسؤول عن تقرير الحرية عبر العالم لتلك السنة، فمثلاً تقرير عام 2012 شمل 35 كاتباً مشاركاً و 16 مستشاراً أكاديمياً. وبالإضافة تقارير الحرية عبر العالم، تنتشر بيت الحرية سنوياً مسح حرية الصحافة الذي يغطي مختلف دول العالم في مجال حرية الصحافة والعراقيل التي يعاني منها الصحفيين.

2- حكومة IV:

تتبع تقارير "حكومة IV" (Polity IV) تقليد "البحث في الحكومات"، وأسست هذه المؤسسة من طرف الأستاذ تاد روبرت غور (Ted Robert Gurr) من جامعة ميريلند (Maryland)، وتدار حكومة IV من طرف مركز السلام المنسق (Center for Systematic Peace)، بمشاركة مركز السياسة العالمية. ويشغل منصب المدير الأستاذ مونتي مارشال (Monty Marshall) من جامعة جورج ميسن (George Mason). ويهتم مشروع حكومة IV بخصائص الأنظمة السياسية والتحولات السياسية والديمقراطية في دول العالم⁽¹⁴⁾، وتغطي قاعدة بيانات حكومة IV كل الدول الرئيسية المستقلة في النظام العالمي، بمعنى كل الدول التي يبلغ عدد سكانها 500000 نسمة وأكثر، وحالياً تغطي 162 دولة، ويمتد المجال الزمني الذي عملت فيه حكومة IV في الفترة ما بين 1800-الوقت الحالي.

من الناحية المفاهيمية، تركز الإشكالية البحثية الأساسية لمشروع حكومة IV على النوعيات الملزمة للسلطات الديمقراطية والأوتوقراطية في حكم المؤسسات، وقد تم اقتراح ثلاثة أنواع أنظمة رئيسية أو أنواع للسلطات الحاكمة: أوتوقراطيات ممأسسة بشكل كامل، أنظمة سلطة مختلطة، وديمقراطيات ممأسسة بشكل كامل. ولإظهار هذه الأنواع تم تصميم مقياس على 21 نقطة يطبق على مجال من -10 (حكم ملكي وراثي) إلى +10 (ديمقراطية مرسّخة)، ويمكن كذلك أن تتحول نتيجة حكومة IV إلى ثلاثة أصناف من الأنظمة: حكومات مطلقة (من -10 إلى -6)، أنظمة سلطة مختلطة

⁽¹³⁾ Freedom House, op.cit, pp 23-24

⁽¹⁴⁾ Polity IV (2008). Polity IV Project. Severn, Maryland: Center for Systematic Peace. <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>

(من -5 إلى +5)، وديمقراطيات (من +6 إلى +10). أما عن مخطط عمل حكومة IV فهو يشمل ستة إجراءات تشير إلى جودة:

- العمل التنفيذي
- القيود على السلطة التنفيذية
- المنافسة السياسية

في تقرير حكومة IV لعام 2006 تم التعبير عن هذه المفاهيم الثلاثة من خلال "العمل التنفيذي"، "القيود التنفيذية" و"المشاركة السياسية"⁽¹⁵⁾. على سبيل المثال، فإن تصنيف الولايات المتحدة لعام 2006 يُظهر "انتخابات تنافسية"، "توازن أو تبعية تنفيذية"، و"منافسة انتخابية مفتوحة ممأسسة"، أما بالنسبة للصين، فقد اعتمد التصنيف على "التعيين"، "تقييدات ضئيلة أو معتدلة"، و"منافسة قمعية".

3- مؤشر Vanhanen للديمقراطية:

لقد تم تصميم وتطوير مؤشر فانهانن (Vanhanen Index) للديمقراطية من طرف الأستاذ تاتو فانهانن (Tatu Vanhanen)، وهو أستاذ فخري في جامعة تانبير (Tampere) وجامعة هلسنكي (Helsinki)، وتمثل المنافسة والمشاركة القاعدة الأساسية للمؤشر، التي يرى فيها فانهانن على أنها تمثل المؤشرات الأساسية للدمقرطة⁽¹⁶⁾. ويعرف فانهانن المنافسة على أنها النسبة المئوية للأحزاب الصغيرة والمستقلين من مجموع الأصوات المدلى بها في الانتخابات البرلمانية، أو المقاعد في البرلمان، أين حصة الأحزاب الصغيرة تُحسب بطرح حصة الحزب الأكبر من نسبة 100 %. أما المشاركة حسب فانهانن فهي النسبة المئوية للهيئة الناجبة التي تصوت في الانتخابات. ومن أجل أن يتمتع نظام معين بصفة نظام ديمقراطي يجب أن يتحصل على حد أدنى لا يقل عن 30 % بالنسبة للمنافسة وعلى الأقل 10 % بالنسبة للمشاركة. وبالتعاون مع معهد أبحاث السلام العالمي في أوسلو (Oslo)، نشر فانهانن في الإنترنت مجموعة بيانات حول التعددية تغطي 187 دولة في الفترة ما بين 1810-2000.

4- مؤشر الديمقراطية:

لقد أطلقت مؤخرا مجلة الإيكونوميست (The Economist) مبادرة لتصميم مؤشر للديمقراطية وهو مؤشر الديمقراطية لوحدة التقصي لمجلة الإيكونوميست (The Economist Intelligence Unit's Index)

⁽¹⁵⁾ Polity IV (2008). Polity IV Country Reports 2006. Severn, Maryland: Center for Systematic Peace.

<http://www.systemicpeace.org/polity/polity06.htm>

⁽¹⁶⁾ Tatu Vanhanen (2000). A New Dataset Compared with Alternative Measurement of Democracy, 184-206, in: Hans-Joachim Lauth / Gert Pickel / Christian Welzel (eds.), Measurement of Democracy. Concepts and Results in International Comparison. Wiesbaden: Westdeutscher Verlag, pp 188-191

(of Democracy). ويرجع "مؤشر الديمقراطية" مباشرة إلى بيت الحرية ومفاهيمه حول الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويؤكد "مؤشر الديمقراطية" في هذا الشأن بأن الحرية لا يجب أن تعتبر كمرادف للديمقراطية، بالرغم من أن الحرية والديمقراطية يستخدمان في أغلب الأحيان بشكل متبادل. يهتم "مؤشر الديمقراطية" بتطبيق المفهوم الأوسع للديمقراطية، ويستند إلى وجهة النظر التي تقول أن إجراءات الديمقراطية التي تعكس حالة الحريات السياسية والحريات المدنية ليست متماسكة بما فيه الكفاية، حيث لا يمكن الإحاطة ببعض المميزات التي تحدد كيف يمكن أن تكون الديمقراطية الجوهرية وما هي جودتها، وعليه فإن الحرية تقدم قيمة ضرورية للديمقراطية لكنها غير كافية⁽¹⁷⁾.

من الناحية المفاهيمية، يطبق "مؤشر الديمقراطية" الأصناف الخمسة التالية:

1. العملية الانتخابية والتعددية

2. الحريات المدنية

3. عمل الحكومة

4. المشاركة السياسية

5. الثقافة السياسية

وترتب وتصنف كل دولة وفقاً لكل هذه الأصناف. ويقوم "مؤشر الديمقراطية" ابتداءً من عام 2006 بمقارنة 165 دولة مستقلة وإقليمين، وبلاستناد إلى إجمالي مجموع النتائج، يميز "مؤشر الديمقراطية" بين أنواع النظم التالية: "الديمقراطيات الكاملة" (إجمالي النتيجة من 8 إلى 10 نقاط)، "الديمقراطيات المعيبة" (من 6 إلى 7.9 نقاط)، "أنظمة هجينة" (من 4 إلى 5.9 نقاط)، و"أنظمة استبدادية" (أقل من 4 نقاط). في عام 2006 مثلاً، صنفت السويد في المرتبة الأولى وأحرزت على 9.88 نقاط، وصنفت كوريا الشمالية أخيراً من خلال 1.03 نقطة، وبالإشارة إلى سكان العالم وتقرير عام 2006، فإن 13% من سكان العالم يعيشون في الديمقراطيات الكاملة، و 38.2 % في الأنظمة الاستبدادية⁽¹⁸⁾. وفقاً لإصدار المؤشر لعام 2011، سجلت النرويج مجموع يصل إلى 9.80 نقطة على مقياس يتراوح ما بين 0 إلى 10، وحافظت على مكانتها من عام 2010، عندما حلت محل السويد كالبلد الأعلى مرتبة وفقاً لذلك المؤشر. حيث كانت السويد قد احتلت قمة التصنيف سنة 2008 وتراجعت إلى المركز الرابع لاحقاً، بينما احتلت كوريا الشمالية المركز الأخير في ال 167

⁽¹⁷⁾ Kekic, Laza (2007). The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy. The World in 2007. London: The Economist, p 2

http://www.economist.com/media/pdf/DEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf

⁽¹⁸⁾ Ibid.

دولة بمجموع نقاط أقل مع 1.08، وهو نفس موقعها عام 2010⁽¹⁹⁾. الجدول التالي يمثل عدد البلدان في كل صنف من أنظمة الحكم وفقاً لاستطلاعات عام 2010.

الجدول رقم (1): مؤشرات أنواع أنظمة الحكم في دول العالم

نوع النظام	عدد البلدان	نسبة البلدان	النسبة من سكان العالم
الديمقراطيات الكاملة	25	15.0	11.3
الديمقراطيات المعيبة	53	31.7	37.1
الأنظمة الهجينة	36	22.2	14.0
الأنظمة السلطوية	53	31.1	37.6

Source: [www.http://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index](http://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index)

الجدول التالي يمثل متوسط المؤشرات الديمقراطية في كل منطقة في العالم.

الجدول رقم (2): متوسط المؤشرات الديمقراطية في مناطق العالم

الترتبة	المنطقة	2006	2008	2010	2011
1	أمريكا الشمالية	8.64	8.64	8.63	8.59
2	أوروبا الغربية	8.60	8.61	8.45	8.40
3	أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.37	6.43	6.37	6.35
4	آسيا وأستراليا	5.44	5.58	5.53	5.51
5	أوروبا الشرقية والوسطى	5.76	5.67	5.55	5.50
6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	4.24	4.28	4.23	4.32
7	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.53	3.54	3.43	3.62
	المجموع	5.52	5.55	5.46	5.49

Source: [www.http://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index](http://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index)

5 - قراءة نقدية في مؤشرات مقياس الديمقراطية

⁽¹⁹⁾ Wikipedia: http://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_index

من الواضح أن العلاقة بين الحرية والديمقراطية هي علاقة جد معقدة، وغالبا ما نرى في الحرية كبعد حاسم وضروري في الديمقراطية، وبدون حرية لا يمكن أن توجد ديمقراطية. لكن لابد من البحث عن وضع أبعاد أخرى من أجل تصنيف فعال وحقيقي للديمقراطية عبر الدول، وهو ما يمكن أن يكون في بعد المساواة التي تعتبر بعدا إضافيا حاسما في تقييم الديمقراطية⁽²⁰⁾.

بالاعتماد على الكلمة المفتاحية: "قائمة فهارس الحرية"، قام موقع ويكيبيديا (Wikipedia) بإظهار المبادرات والمؤسسات التالية: الحرية في العالم (بيت الحرية)، دليل الحرية الاقتصادية (مؤسسة التراث وصحيفة الـوول ستريت)، مؤشر حرية الصحافة حول العالم (مراسلون بدون حدود)، الحرية الاقتصادية للمؤشر العالمي (معهد فرايزر Fraser Institute)، ودليل الديمقراطية (وحدة التفكير الاقتصادي)⁽²¹⁾.

من الناحية الأكاديمية، هناك عدة محاولات لتقييم جودة مختلف مؤشرات قياس الديمقراطية. فعلى سبيل المثال مؤشر فانهانن للديمقراطية الذي يستخدم بيانات موضوعية (أو شبه موضوعية)، يمكن أن يُنتقد بسبب تطبيق معطيات ومؤشرات مشكوك فيها. وعند مقارنة مؤشر فانهانن ببيت الحرية وحكومة IV، يظهر بأن مؤشر فانهانن أكثر تسامحا في منح الدول صفة الديمقراطية. من جهة أخرى، تقوم التقارير السنوية حول الحرية لبيت الحرية على عمليات مراجعة النظراء، وهو ما يدل على أن نتائج تصنيف بيت الحرية تُحدد بتكوين العضوية في لجان المراجعة، وهو ما يؤدي إلى ظهور قضايا مثل التوجهات الذاتية للديمقراطيات الليبرالية. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت انتقادات كثيرة لتقارير الحرية التابعة لبيت الحرية على أساس أنها تتماشى مع السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يؤكد على تحيزها لجانب مصلحة الفهم الأمريكي للعالم. أما من الناحية المنهجية، فإن نظام القياس الخاص ببيت الحرية القائم على 7 نقاط يمكن أن يثير تساؤلات حول قدرته على التمييز الصارم بين الاختلافات الموجودة بين الدول، وتقادي التشابهات المضللة فيما بينها. على سبيل المثال منذ عام 1972، تحتل الولايات المتحدة كل سنة في مجال الحقوق السياسية والحريات المدنية المرتبة الأولى⁽²²⁾.

وفي رد فعل لهذا التضليل، قررت بيت الحرية مؤخرا إصدار نتائج الأصناف الفرعية للسنوات الماضية والتي توضح نتائج مختلفة أكثر⁽²³⁾، ولكن في نفس الوقت، لا يمكن إخفاء نقاط القوة التي يتمتع بها ترتيب الحرية التي تصدره بيت الحرية، حيث لا يوجد أي مصدر آخر قام بإصدار ترتيب الحرية على المستوى العالمي لمدة تصل إلى أربعة عقود.

⁽²⁰⁾ David F. J. Campbell (2008). The Basic Concept for the Democracy Ranking of the Quality of Democracy. Vienna: Democracy Ranking, p 10

⁽²¹⁾ http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Indices_of_Freedom

⁽²²⁾ David F. J. Campbell, op.cit, pp 14-17

⁽²³⁾ Freedom House (2008). Map of Freedom 2008. Washington D.C. and New York: Freedom House
<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=363&year=2008>

أخيرا وبالإضافة إلى بيت الحرية، حكومة IV ، Vanhanen ، الإيكونوميست، توجد هناك مبادرات أخرى لقياس الديمقراطية أهمها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الذي يهتم بتقديم المعرفة من أجل بناء الديمقراطية والتنمية السياسية ودعم الإصلاحات الديمقراطية.

رابعاً: تفسير الاختلاف في جودة الديمقراطية

من الضروري تطوير نموذج نظري لتوضيح الاختلاف في جودة الديمقراطية، في هذا الإطار قام رولر (Roller)⁽²⁴⁾ بتقديم نموذج توضيحي يدمج ثلاث دراسات في مجال البحث المقارن حول الديمقراطية وهي بحوث كل من باول (Powell) (1982)، بوتنام (Putnam) (1993) و ليجفارت (Lijphart) (1999)⁽²⁵⁾.

يتكون النموذج التوضيحي من أربعة عوامل أساسية تساهم في معرفة الاختلافات بين الأنظمة الديمقراطية وهي: المؤسسات السياسية، التطور الاقتصادي-الاجتماعي، العوامل الثقافية-التاريخية، والعوامل الطبيعية، ويؤكد رولر على الأهمية المركزية التي يكتسبها ترتيب المؤسسات الديمقراطية، وأهمية العوامل الاقتصادية-الاجتماعية والعوامل الثقافية-الاجتماعية في الأداء السياسي. سوف يتم الاعتماد على النموذج التوضيحي الذي وضعه رولر حول الأداء السياسي من أجل رسم معالم النموذج التفسيري لجودة الديمقراطية.

1- العوامل المتعلقة بالمؤسسات السياسية

فيما يتعلق بأنواع الديمقراطية وفعالية الديمقراطية، فإن الكثير من الدراسات تنطلق من مفهوم المؤسسات السياسية ودورها في تشكيل تنويعات الديمقراطية، في هذا المجال يؤكد ليجفارت على المؤسسات عند تمييزه بين نموذجي الديمقراطية الأساسيين: ديمقراطيات الإجماع وديمقراطيات الأغلبية، ويستعمل ليجفارت بعددين مختلفين عند وصفه للنموذجين السالفي الذكر، وكل بعد يشمل خمسة مؤشرات. بالنسبة للبعد الأول يستخدم ليجفارت تعبير البعد الخاص بالأطراف التنفيذية، والمؤشرات المستخدمة هي: تركيز السلطة التنفيذية، العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأنظمة الحزبية، الأنظمة الانتخابية ونظام جماعات المصالح (نظام جماعات المصالح التعددي أو أنظمة جماعات المصالح المؤسسية). البعد الثاني يتعلق بالعلاقات بين المستوى الفدرالي والمستوى الوحدوي، والمتغيرات الخمسة المستخدمة هي: الحكومة المركزية (الوحدوية) في مقابل الحكومة

⁽²⁴⁾ Edeltraud Roller, 2005. The Performance of Democracies: Political Institutions and Public Policy. Oxford University Press, p 79

⁽²⁵⁾ G. Powell, Jr. Bingham, 1982. Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence. Cambridge, MA: Harvard University Press; Robert Putnam, Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti. 1993. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton, NJ: Princeton University Press; Arend Lijphart, 1999. Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. New Haven and London, Yale University Press

الفدرالية، تركيز السلطة التشريعية، المرونة الدستورية، المراجعة القضائية واستقلالية/تبعية البنوك المركزية. عندما قارن Lijphart أداء ديمقراطيات الإجماع وديمقراطيات الأغلبية، وجد أن ديمقراطيات الإجماع مرتبطة بمستوى أعلى لجودة الديمقراطية. من جهة أخرى، قام هادينوس (Hadenius) بدراسة موضوع استدامة الديمقراطية، ووجد أن عامل السلطة التنفيذية أكثر أهمية في مجال الاستدامة الديمقراطية من العوامل المؤسسية الأخرى، حيث أن الديمقراطية يمكن أن تزدهر في الأنظمة البرلمانية لكنها تواجه صعوبة الاستمرارية في الأنظمة الرئاسية⁽²⁶⁾.

2- العوامل الاجتماعية-الاقتصادية

لقد أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فعلى سبيل المثال وجد لايبسيت (Lipset) بأن التنمية الاقتصادية (التي يمكن قياسها بواسطة العديد من المؤشرات مثل الثروة، التصنيع، التعمير والتعليم) تكون أعلى في الديمقراطيات المستقرة مقارنة بالديمقراطيات غير المستقرة والدكتاتوريات⁽²⁷⁾. ويذهب هادينوس إلى أن درجة التنمية الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في مجال الاستدامة الديمقراطية، حيث أن الدول التي تتمتع بمستوى معيشة مرتفع لها القدرة على رعاية الديمقراطية السياسية⁽²⁸⁾.

3- العوامل الثقافية التاريخية

لقد أكدت العديد من البحوث على العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتاريخ والديمقراطية، وبين الثقافة والتاريخ ونتائج السياسة، في هذا المجال أكد هنتنغتون (Huntington) أن العقبات في وجه الديمقراطية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء والدول الإسلامية ودول شرق آسيا تتمثل أساساً في عوامل ثقافية وسياسية واقتصادية⁽²⁹⁾، وأشار هنتنغتون كذلك إلى غياب التجربة الديمقراطية كأحد أهم العقبات في وجه الديمقراطية في هذه الدول، حيث أن 23 دولة من 30 التي عرفت موجة من الديمقراطية بين عامي 1974 و 1990 كان لها تاريخ سابق في الديمقراطية. وذهب كاستلز (Castles) بأن عوامل الثقافة والتاريخ مهمة للغاية في توضيح الاختلافات في نتائج السياسة، وذلك بناء على الدراسة التي قام بها حول نتائج السياسة في 18 ديمقراطية غربية أين حدّد أنواع مختلفة من عائلات الدول⁽³⁰⁾. والفكرة الأساسية وراء مفهوم عائلات الدول هي أن هذه الأخيرة لا يجب أن تعالج كوحدات متجانسة في إطار

⁽²⁶⁾ Axel Hadenius, 1994. "The Duration of Democracy: Institutional vs Socio-economic Factors", in: David Beetham (ed.), Defining and Measuring Democracy. SAGE Publications: London, Thousand Oaks, New Delhi, p 85

⁽²⁷⁾ Seymour Martin Lipset, 1959. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy". American Political Science Review 53, pp 69-105

⁽²⁸⁾ Axel Hadenius, op.cit, p 85

⁽²⁹⁾ Samuel Huntington. 1993. "Democracy's Third Wave". In: Larry Diamond and Mark F. Plattner (eds.), The Global Resurgence of Democracy. John Hopkins University Press, Baltimore and London, p 12

⁽³⁰⁾ Francis Castles (ed.). 1993. Families of Nations: Patterns of Public Policy in Western Democracies. Dartmouth, p 329

البحوث المقارنة، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الداخلية المتنوعة لهذه الدول. إن مفهوم عائلات الدول يجب أن يعرف من زاوية المميزات الثقافية واللغوية والجغرافية والتاريخية المشتركة التي تؤدي إلى أنماط متميزة من نتائج السياسة العامة. وفي هذا المجال، يميز كاستلز بين خمسة عائلات مختلفة للدول في الديمقراطيات الغربية: عائلة الدول الناطقة بالانجليزية، عائلة الدول الاسكندنافية، عائلة دول أوروبا الغربية، عائلة دول أوروبا الجنوبية، وأخيراً سويسرا واليابان كحالات خاصة.

في دراسة أخرى قامت بها رولر بفحص فعالية الديمقراطيات الغربية في مجالات السياسة، بناء على 14 مؤشراً⁽³¹⁾، واقترحت خمسة عائلات للدول تعبر عن الاختلافات الثقافية التي تؤثر في السياسيين، المواطنين، السياسات والمؤسسات السياسية وتلعب دور مركزي في مسائل أداء الأنظمة الديمقراطية.

4 - العوامل الطبيعية

في كتاب "الحجم والديمقراطية" (Size and Democracy) الصادر عام 1973، حاول دال (Dahl) وطوفت (Tufte) الإجابة عن السؤال التالي: هل للديمقراطية علاقة بالحجم؟ على العموم لم يجد دال وطوفت أي دعم ميداني لتأكيد العلاقة بين الديمقراطية والحجم⁽³²⁾، وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد أي نوع أو حجم مثالي لتحقيق أهداف التأثير على المواطن وقدرة النظام. في حين يؤكد دايموند (Diamond) أن الدول الصغيرة كان لها مجال واسع لتطبيق الديمقراطية أكثر من الدول الكبيرة. على سبيل المثال، عند بداية الموجة الثالثة للدمقرطة في 1974 أكثر من نصف الدول الصغيرة أصبحت ديمقراطية، بينما في نفس الفترة هناك فقط 23 % من الدول الكبرى يمكن تصنيفها في دائرة الأنظمة الديمقراطية، وفي بداية عام 1998 هناك تقريباً 75 % من الدول الصغيرة وصف بأنها أنظمة ديمقراطية، والنسبة تنقص إلى أقل من 60 % في حالة الدول الكبيرة⁽³³⁾.

لقد قام أنكار (Anckar) بدراسة تأثير المتغيرات الطبيعية على درجة الديمقراطية، وقد وجد بأن درجة الديمقراطية أعلى في الدول الصغيرة بالمقارنة بالدول الكبيرة، وهي في كثير من الحالات أكبر أهمية من التطور الاجتماعي-الاقتصادي والدين⁽³⁴⁾.

خامساً: مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد الحراك الشعبي

⁽³¹⁾ Edeltraud Roller, op.cit, p 218

⁽³²⁾ Robert A. Dahl, and Edward R. Tufte. 1973. Size and Democracy. Stanford University Press, Stanford, p 138

⁽³³⁾ Larry Diamond, 1999. Developing Democracy: Toward Consolidation. The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, p 117

⁽³⁴⁾ Carsten Anckar, 2008. "Size, Islandness, and Democracy: A Global Comparison". International Political Science Review. 29:4, p 454

تثير المسارات المختلفة التي يتخذها الحراك الشعبي الذي شهده العديد من الدول العربية منذ مطلع العام 2011، الكثير من الإشكاليات التي تتصل بأسبابها المباشرة وتداعياتها المحتملة، فقسم هام من المهتمين بالشأن السياسي اعتبروها هبة شعوب سئمت الاستبداد والظلم، وتجسيدا لرغبتها في بناء نظام سياسي ديمقراطي أساسه سيادة الشعب واحترام حقوق الإنسان، في حين يرى قسم آخر أنها ليست إلا محاولة لتفكيك الدولة الوطنية أو إضعافها، من خلال زجها في حروب أهلية، ودفعها إلى حالة الفوضى، لا استقرار بعدها، خدمة لقوى إقليمية ودولية⁽³⁵⁾.

غير أن تحليل مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد الحراك يحتم علينا تضيق نطاق التحليل إلى مستويات يمكن من خلالها تقييم الأبعاد الحقيقية للمد الديمقراطي، وعليه سوف يتم الأخذ بعين الاعتبار بالأسباب الداخلية دون الخارجية، والأسباب المباشرة دون الأسباب غير المباشرة. إن الأسباب الداخلية المباشرة للحراك العربي تتركز في مجموعة عوامل اجتماعية، اقتصادية وسياسية نجملها فيما يلي:

أولاً: اجتماعيا واقتصاديا: يسود معظم البلدان العربية أوضاع اقتصادية صعبة جعلت من الحياة المعيشية للإنسان العربي أمرا لا يطاق، أجبرته للخروج إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير عن غضبه ضد الأنظمة المستبدة، التي بنظره هي المسؤولة عن معاناته الاقتصادية. من بين هذه الأوضاع: (أ) انتشار الفقر المدقع وتزايد معدلات البطالة، (ب) التخلف الاجتماعي، (ج) ارتفاع المديونية في البلدان العربية، (د) انخفاض دخل الفرد، (هـ) الفساد المالي والإداري.

ثانياً: سياسياً: إن معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة استبدادية، وخير دليل على ذلك الأنظمة في كل من سوريا ومصر وتونس واليمن، وجميع المظاهر الديمقراطية كالتعددية السياسية وتداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقية، وحرية الرأي والتعبير ووجود الإعلام الحر هي مظاهر محظورة إن لم تكن معدومة كلياً في البلدان العربية⁽³⁶⁾.

وتمتاز الانتفاضات العربية بمجموعة من الخصائص تجعلها فريدة من نوعها، أنها تمتاز ببعض الصفات الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية تختلف كل الاختلاف عن الحركات الثورية-إن صح التعبير- السابقة من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، فهي تمنح أفقا جديدة لعلم السياسة من أجل تحليل ظاهرة الصراع السياسي بعيدا عن النظرية الليبرالية وتفرعاتها، حيث أن الحراك العربي أفضى إلى التشكيك حتى في افتراضات نظرية السلام الديمقراطي العلاقة المتبادلة بين مفهومي السلم والديمقراطية، على أساس المسار العنيف الذي مرت به الانتفاضات العربية خاصة في سوريا وليبيا

⁽³⁵⁾ شفيع بومنيجل، الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات، المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012، ص

229

⁽³⁶⁾ وضاح مصطفى حسن الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013، ص ص 108-112

واليمين⁽³⁷⁾. لقد أثبتت بعض التحليلات النيوماركسية فهما جيدا لقوى التغيير في عالم ما بعد العولمة، خاصة عند تبني ذوات سياسية جديدة بعيدا عن الذوات الكلاسيكية المتمثلة في السلطة، المعارضة، الشعب.... وهنا يمكن فهم حالات السخط العالمية سواء من خلال الانتفاضات العربية أو من خلال حركات "احتلوا..."، التي شهدتها أكثر من 500 مدينة عالمية في العالم الغربي⁽³⁸⁾. إن الفهم الجيد لمراكز السلطة في العالم الحالي ومساعي اختراقها بالشكل الصحيح هو الكفيل بإحداث تغيير سياسي منشود.

إن من بين أهم خصائص الانتفاضات العربية نذكر ما يلي⁽³⁹⁾:

1- لم تكن الثورات الشعبية التي أطاحت ببعض الأنظمة العربية مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية) التي لم تستطع أن تتركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن العربية، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إن أنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عمليا ونظريا.

2- إذا نظرنا إلى الذين فجّروا الثورات العربية وقادوها، من الواضح أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات الإسلامية. لا يهتم هذا الجيل بالأيديولوجيا، فشعاراتهم كلها براغماتية وملموسة "إرحل".

3- لقد دحضت الثورات العربية الادعاء الذي بُني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي.

4- في ظل انعدام الحرية، وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في معظم الدول العربية إلى الثورة، وشكّلت شبكة الانترنت الفضاء والملاذ لحريتها.

إن السمة الغالبة لمختلف الأسباب التي ساعدت على اندلاع الانتفاضات العربية هي الطابع الاجتماعي والأخلاقي للمطالب التي رفعها الشباب، وهي نفسها التي بقيت لعقود غير مفعلة على مستوى النخب، هذه الأخيرة التي بقيت متفوقة في نقاشاتها الأيديولوجية البيزنطية التي لا يهتم بها الشباب الحالي، وهو الشيء الذي جعل هذه النخب بعيدة عن تحقيق رغبات المجتمع وضعيفة في تجنيد طاقاه.

⁽³⁷⁾ Nils Zurawski, Violence and democracy, Ethnopolitics: Formerly Global Review of Ethnopolitics, Vol.5, N°2, 2006, pp 191-198

⁽³⁸⁾ Elizabeth Cobbett and Randall Germain, Occupy Wall Street' and IPE :Insights and Implications, Journal of Critical Globalisation Studies, Issue 5, 2012, pp 110-113

⁽³⁹⁾ توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المستقبل العربي، العدد 386، أبريل 2011، ص ص 117-119

سوف يتم الاعتماد على تقرير مؤشر الديمقراطية لوحدة التقصي لمجلة الإيكونوميست لعام 2012، من أجل رصد التحولات الديمقراطية في الدول العربية، بالتوازي مع الحراك الشعبي الذي عرفته هذه الدول، ويرجع اختيار هذا المؤشر بدلا من المؤشرات العالمية والمحلية الأخرى للعديد من الأسباب، نوجزها في الآتي:

1- تمثل سنة 2012 المرحلة الحاسمة في فهم وتقصي نوايا السلطات الحاكمة في الدول العربية، سواء السلطات الجديدة في الدول التي عرفت تغييرا في نظام الحكم مثل ليبيا، مصر واليمن، أو السلطات الحاكمة في الدول العربية التي لم تتغير، ولكنها قامت باتخاذ إصلاحات سياسية من شأنها تعزيز مساعي التحول الديمقراطي. وعليه، تعطينا سنة 2012 التوجهات الكبرى للتحول الديمقراطي في الدول العربية بسبب التأثير المباشر للحراك الشعبي على هذه الدول.

2- تمثل وحدة التقصي لمجلة الإيكونوميست من المؤشرات ذات المصادقية على مستوى الأوساط الأكاديمية، حيث أنها لا تحمل أبعادا أيديولوجية، يمكن أن تحيد المعطيات. كما أن المؤشرات المعتمدة متجانسة ولا تخدم منطقة معينة كما هو الحال بالنسبة لمؤشرات الديمقراطية الأخرى.

3- تعتبر وحدة التقصي لمجلة الإيكونوميست من المؤشرات العامة التي لا تهتم بأبعاد معينة في مجال التحول الديمقراطي، بل المؤشرات المعتمدة تمثل الزوايا الأساسية للعملية السياسية في أي نظام سياسي.

4- تعتبر وحدة التقصي لمجلة الإيكونوميست من المؤشرات القليلة التي استطاعت أن تواكب التحولات العالمية، من خلال التقارير التي تعكف على إخراجها، وهو ما يثبت نوعا من الاستمرارية والجدية.

فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالتحول الديمقراطي في الدول العربية بعد الحراك الشعبي، يُظهر تقرير مؤشر الديمقراطية الذي أعدته وحدة التقصي لمجلة الإيكونوميست لعام 2012، الذي يشمل 167 بلدا ومنطقتين، أن الديمقراطية في هذا العام تراجعت في 40 بلدا، تحسّنت في 54 بلدا وبقي مؤشرها ثابتا في 73 بلدا. وفي معظم الأقاليم التي يدرسها تقرير المجموعة بقي المؤشر ثابتا مقارنة بعام 2011، إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشد عن هذا النمط، حيث ارتفع المعدل العام للمؤشر من 3.62 نقاط إلى 3.73 نقاط، حيث انتقلت ثلاثة بلدان من هذه المنطقة من "أنظمة استبدادية" إلى "أنظمة هجينة".

لقد تم دراسة 19 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويسجل مؤشر هذه المنطقة 3.73 نقطة، سبعة بلدان تطبق "أنظمة هجينة"، فيما يعاني 12 بلدا من أنظمة "استبدادية". وعليه، يكون لبنان بنقاطه البالغة 5.05 في المرتبة 99 عالميا والثالثة عربيا، محققا أداءه الأفضل على مستوى "المشاركة السياسية"، حيث حصد 7.22 نقاط، فيما يرسب بامتياز على مستوى "فاعلية

الحكومة"، إذ يحقق 1.79 نقطة. أما بالنسبة لليبيا، فهي تحقق 5.15 نقاط، وبالتالي تكون في المرتبة 95 عالميا. وفي المرتبة الأولى عربيا تحل تونس، البلد الذي اندلعت فيه شرارة الحراك العربي في أواخر 2010، إذ تحقق 5.67 نقطة، واليوم هي البلد الوحيد عربيا الذي يصنف نظامه بأنه ديمقراطي، ويحل في المرتبة 90 عالميا. اللافت هو أن التقرير يصنف فلسطين في المرتبة الرابعة عربيا أي وراء لبنان مباشرة، إذ حققت السلطة الفلسطينية 4.8 نقاط، وجاءت في المرتبة 103 عالميا. وراء فلسطين تحل مصر بنقاط تبلغ 4.56، أي دون معدل النجاح، بعدها موريتانيا بـ4.17 نقاط، ثم العراق بـ4.1 نقاط. والمرتبة الثامنة عربيا يحل المغرب بـ4.07 نقاط تجعله في المرتبة 115 عالميا. بعده الجزائر، الكويت والأردن. أما في منطقة الخليج العربي يظهر الأداء السيئ عربيا وفقا للمؤشر، إذ تسجل سلطنة عمان 3.26 نقاط، لتحل في المرتبة التاسعة عربيا و 135 عالميا، ورائها تبرز قطر بـ3.18 نقاط فقط، لتكون في المرتبة 138 عالميا. واللافت في الإمارة النفطية أنها تسجل، مثل عمان، "صفرا على عشرة" في مؤشر "العملية الانتخابية والتعددية". ويحقق اليمن، 3.12 نقاط، والإمارات العربية المتحدة التي تحقق "صفرا على عشرة" على مستوى "العملية الانتخابية والتعددية السياسية"، وتحل في المرتبة 149 عالميا و 12 عربيا وبمجموع نقاط يبلغ 2.58 فقط. أما المرتبة 13 فهي من نصيب البحرين ووراءها السودان. وتتصدر السعودية إلى المرتبة 15 عربيا و 163 عالميا مسجلة 1.71 نقطة فقط، ورائها مباشرة تحل سوريا بـ1.63 نقطة⁽⁴⁰⁾.

وعليه، يقول التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبقى أكثر المناطق قمعية في العالم، رغم الانتفاضات المطالبة بالديمقراطية والتحسين في معدل مؤشرها، إذ أن 12 بلدا من أصل 19 بلدا لا تزال تُصنّف أنها "استبدادية".

إلى ذلك، يتوصل التقرير إلى أن 25 بلدا في العالم تعيش ديمقراطية كاملة، ما يمثل 15% من إجمالي البلدان المدروسة. غير أن سكانها يمثلون فقط 11.3% من سكان العالم، أي قرابة 790 مليون نسمة. أما بلدان الديمقراطيات الناقصة فعددها 54، يعيش فيها 37.2% من سكان العالم، أي بحدود 2.6 مليار نسمة. هذا يعني أن أقل من نصف سكان الأرض، وتحديدا 48.7% منهم يعيشون في أنظمة ديموقراطية إلى حد ما.

⁽⁴⁰⁾ حسن شقراني، مؤشّر الديمقراطية 2012: الأنظمة العربية هجينة، الأخبار، العدد 1983، الخميس 18 فيفري 2013

خاتمة

في خاتمة هذه المداخلة، يمكن القول أنه رغم كل الانتقادات التي قد توجه لمساعي قياس الديمقراطية، إلى أننا يمكن أن نحدد مجموعة حدود كبرى لمفهوم الديمقراطية، بطريقة يمكن أن تضع كل الأنظمة السياسية في حالة مساءلة ومحاسبة، ويمكن الوقوف عليها على أرض الواقع بعيدا عن القراءات الأيديولوجية أو المصلحية التي قد تخدم مصالح جهات معينة على حساب الفعل الديمقراطي في حد ذاته.

وعليه يمكن اعتبار أن الدول ذات الديمقراطية الكاملة، هي تلك الدول التي لا تحترم فقط الحريات السياسية الأساسية والحريات المدنية، وإنما تدعم الثقافة السياسية المواتية لازدهار الديمقراطية، كما أنها تتميز بالأداء الحكومي المرضي، ووسائل الإعلام المستقلة والمتنوعة، مع امتلاك هذه الدول نظاما فعالا للضوابط، وتتميز باستقلالية السلطة القضائية فيها وقوة القرارات القضائية. أما الدول ذات الديمقراطية المنقوصة، فهي تشهد أيضا انتخابات حرة ونزيهة، وإنما قد تواجه بعض النواقص على صعيد حرية وسائل الإعلام والحريات المدنية الأساسية، ناهيك عن نقاط ضعف كبيرة في الجوانب الأخرى للديمقراطية، بما في ذلك مشاكل في الحكم، والثقافة السياسية المتخلفة وانخفاض مستويات المشاركة السياسية. في حين أن الأنظمة المختلطة، تكون في الدول التي تشهد مخالفات كبيرة في الانتخابات تؤثر على حريتها ونزاهتها، كما تتعرض فيها أحزاب المعارضة والمرشحون للانتخابات لضغوط من الحكومة، وينتشر فيها الفساد على نطاق واسع، ويكتنفها ضعف في سيادة القانون وفي نشاطات المجتمع المدني، ناهيك عن تعرض الصحفيين فيها للمضايقات والضغط، وعدم استقلالية القضاء فيها. أما الدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية، فهي الدول التي تمارس قيودا شديدة على الحريات، وأن أنظمة هذه الدول التي تشهد انتخابات، عادة ما تكون غير حرة أو نزيهة، ناهيك عن تجاهل التجاوزات والتعديات على الحريات المدنية، وعادة ما تكون وسائل الإعلام فيها مملوكة للدولة أو تحت رقابة جماعات مرتبطة بالنظام الحاكم.